قضية كبرى

تشغل فكر واهتمام صانع ١٥ مايو

بناء «الانسان الديمقراطي»

بالفعل « قضية كبرى » ، تلك التى اثارها الرئيس السادات فى لقاءاته الأخيرة مع قيادات التنظيمات السياسية ، ومع القيادات الصحفية : قضية « بناء الانسان الديمقراطى » التى قال عنها الرئيس انها فى مقدمة القضايا التى تشغل فكره واهتمامه فى الوقت الحاضر .

والحق أن الديمقراطية — كلمة ومعنى ونظاما للحكم — ظلت موجودة فى الحياة السياسية منذ نشأتها فى اثينا واسبرطة وغيرهما من المدن اليونانية القديمة . ولكن المشكلة الكبرى التى ظلت قائمة — منذ ذلك التاريخ — هى كيف يمكن ايجاد وضمان الممارسة السليمة للديمقراطية . وهو الامر الذى لا يقدر على تحقيقه غير « **الانسان الديمقراطى** » **مما يتطلب على الدوام البحث** عن كل الوسائل الممكنة لبنائه .

واذا كان قد اكتمل لمصر الان — ترجمة لشعار دولة المؤسسات الذى رفعته ثورة التصحيح فى ١٥ مايو — بناء المؤسسات الدستورية والسياسية التى تصنع « الاطار الشرعى » للممارسات الديمقراطية . فانه — حقيقة — لم يكتمل لمصر حتى الان بناء « الانسان الديمقراطى » الذى يقدر على ملء « الاطار الشرعى » للديمقراطية « بالمضمون الواعى » لحركتها وممارستها .

ومن هنا تبرز اهمية « **القضية الكبرى** » التى اثارها الرئيس السادات .

د. ثروت بدوى

يناقش القضية

محمد زايد

إن منطقى أن تكون « الديمقراطية » مطلبا اساسيا لكل انسان يعنيه ارضيا بالخبز وحده ، ويخنقه جو لا يتنفس فيه الحرية .

ذلك لان الديمقراطية بمعناها الحرفى فى السياسة « حكم الشعب لنفسه » ، وتتسع بمدلولها العام لكل مذهب سياسى يعتبر ارادة الشعب مصدرا لسلطة الحكام .

على انه لما كان اجماع الشعب مستحيلا ، خاصة فى أمور السياسة والحكم ، فان « حكومة الشعب » — التى تأتى من القنوات الديمقراطية — اصبحت تعنى عمليا « حكومة الاغلبية » وما دامت تمثلت الاغلبية ، فان .. « حكومة الاغلبية » الديمقراطية لابد ان ترتب حقوقا لهذه الاقلية لا يجوز لها ان تمسها او تجور عليها .

ومن هنا يصبح ضروريا ان يوجد اصلا « الانسان الديمقراطى » الذى لا يقدر غيره على ترجمة تلك المبادىء — التى يتوق اليها كل البشر — الى واقع فى الممارسة الديمقراطية .

وفى ضوء ذلك قد يكون مفيدا الان طرح ثلاثة اسئلة ومحاولة العثور على اجابات محددة لها من رجال القانون الدستورى . والذى نجرى معه الحوار الان هو الدكتور ثروت بدوى استاذ القانون الدستورى .

من هو الانسان الديمقراطى ؟

الانسان الديمقراطى هو الذى يؤمن بالحرية لنفسه ، كما يؤمن بها للاخرين الذين يختلفون معه فى الرأى ، ذلك ان الديمقراطية تعنى كفالة حق المشاركة لجميع المواطنين وحتى يمكن للمواطنين المشاركة الحقيقية فى الحكم ، يجب ان تكفل الحرية لهم جميعا دون تفرقة لسبب فئوى أو طبقى أو عنصرى أو اجتماعى . ذلك لان الديمقراطية التى تقوم على حكم الاغلبية تقتضى بالضرورة توفير الحرية للاقلية ، فانه لا يمكن اهدار حرية القلة حتى ولو كان ذلك ارادة الكثرة ، ثم ان كثرة اليوم قد تكون قلة الغد فضلا من ان موقف الاغلبية يختلف من موضوع الى موضوع .

والانسان الديمقراطى — فوق الايمان بالحرية للجميع — هو الذى يحارب فى سبيل تحقيقها للاخرين الذين يخالفونه الرأى بنفس القوة التى يحارب بها من أجل تحقيق حريته .

والانسان الديمقراطى — قبل ذلك كله — هو الذى يؤمن بأن الحرية لا تتجزأ : الحرية لكل الشعب ، وكل صور الحرية لكل فرد فى الشعب .

الى أى مدى يوجد بيننا ؟

اذا كانت الظروف قد فرضت على مصر — لقرون طويلة — الاستعمار والارهاب يكون طبيعيا أن لا تكتمل بيننا الان صورة « الانسان الديمقراطى » .

بل انه حتى فى البلاد التى سبقتنا الى الديمقراطية بزمن طويل لم يوجد بعد الانسان الديمقراطى بالصورة الكاملة .

صحيح انه قد يوجد بيننا فى مصرين يقترب الى حد كبير من الصورة المثالية للانسان الديمقراطى : ولكن هؤلاء افراد قلائل ، لا يمكن افتراض انهم يمثلون الانسان المصرى . ففى غير قليل من حالات الممارسة الديمقراطية فى مصر سواء فيما قبل الثورة ، او فيما بعدها وضح ان الكثيرين من رجال الاحزاب ومن القادة والسياسيين ممن يعشقون المعارضة ولا يطيقونها ، وتعرضت المعارضة فى مصر على مراحل التاريخ المتتابعة لكثير من صور الكبت والارهاب .

بل لقد اتخذت كثير من اجراءات القمع ، وكبت الحرية ، بموافقة اغلبية شعبية كبيرة ، فى غير قليل من الحالات وقد عشنا فترة كان فيها حزب الوفد — الذى كان يمثل الاغلبية الكبرى للشعب المصرى — يمارس غير قليل من صور الارهاب والكبت لمعارضيه . وقد كانت احداث الطلبة فى الجامعة قبيل الثورة اكبر شاهد على ذلك . الامر الذى يؤكد انه حتى قادة حزب الاغلبية ، لم يكونوا مؤمنين بتوفير الحرية المعارضة .

وقد حدث بعد الثورة ، ان قام بالسلطة عدد غير قليل من الحكام ، سواء على مستوى الوزارة ، أو فى المستويات القيادية السياسية العليا المختلفة ، ممن وصلوا الى السلطة دون سند شعبى ، ودون تأييد من الاغلبية ، فكان منطقيا ان يكون هؤلاء اكثر ضيقا بالمعارضة .

كيف يمكن بناء الانسان الديمقراطى

يتطلب بناء « الانسان الديمقراطى » أمور . :

— ممارسة طويلة .

— تهيئة ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية ، تتضافر كلها من اجل تحقيق الصورة المثالية له .

فالحرية لا يمكن أن تمارس ممارسة واقعية الا اذا توافرت عوامل اقتصادية واجتماعية معينة ، الارتباط وثيق بين توفير المستوى اللائق للمعيشة ، والمستوى المعقول من التعليم والثقافة ، وبين الممارسة الفعلية لحق المشاركة فى الحكم . وبالتالى يجب ان نضمن العدالة الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية ، لكى تحقق الديمقراطية السياسية ، المؤكد انه لا قيمة لحق الانتخاب ، او حق الترشيح للمناصب السياسية ما لم توفر رغيف العيش ، والتعليم لكافة جماهير المواطنين .

ولذلك ينبغى لتحقيق وجود « الانسان الديمقراطى » أن نسعى فى طرق مختلفة فى آن واحد :

— طريق الديمقراطية الاقتصادية اى توفير العدالة الاقتصادية بين المواطنين

— تذويب الفوارق بين الطبقات .

— توفير العلم والمعرفة لجماهير المواطنين ومحو الامية .

— وفى نفس الوقت تقرير حق المشاركة فى السلطة لجماهير المواطنين واعطائهم جميعا فرصا متكافئة فى ممارسة حق الترشيح ، وممارسة حق الانتخاب .

وحينما يتحقق ذلك كله تأتى نتائج الانتخابات معبرة عن حقيقة الاتجاهات السياسية السائدة فى المجتمع ، فلا تحدث ردود افعال ضد الديمقراطية ، ويتبلور بالفعل الفكر الديمقراطى فى ضمير الشعب . □

■ تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

٣ اتجاهات مترابطة

● يقول خالد محيى الدين — مقرر التنظيم :

للوصول الى الانسان الديمقراطى فى مجتمعنا ، فان الامر يحتاج الى التغيير فى ثلاثة مجالات مترابطة :

الاول : اقتصادى ، يقوم على التنمية الاقتصادية الشاملة ، وتذويب الفوارق بين الطبقات ، التى تحرر المواطن من براثن الاستغلال .

الثانى : اجتماعى ، يعيد صياغة الانسان على أسس أكثر تقدما تحقيقا لثورة ثقافية تعليمية ، تبدأ بمحو الامية ، وتقوم على تعميم التعليم بصورة متزايدة ، ورفع كفاءته ، والانفتاح على الخبرات الجديدة فى العالم ، وسيادة المنهج العلمى فى التفكير ، مع الحفاظ على التراث القومى والدينى .

الثالث : سياسى ، من طريق انجاز تحول ديمقراطى شامل وعميق ، فى كافة مجالات حياتنا ، تشمل ديمقراطية الادارة فى قطاعات الانتاج ، وتمثيل العمال والموظفين فى مجالس الادارة ، وديمقراطية الادارة المحلية التى تقوم على دعم دور المجتمعات فى الخدمات والانتاج ، وتعبئة الجهود الذاتية . والحريات النقابية ، والعمالية ، ثم الحريات السياسية الاخرى ، حرية الرأى والقول والكتابة والاجتماعات والتنظيم والاحزاب والعمل السياسى والثقافى والاجتماعى . وتكفل المواطنين مهما اختلفت او تباينت آراؤهم الفكرية والسياسية والدينية .

وفى رأيى أن هذا المناخ يفتح الطريق تدريجيا نحو بناء الانسان الديمقراطى الكامل الذى يشارك بايجابية فى بناء الحياة على ارض مصر . □